سياسات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة

د. هويدا محمود أبو الغيط*

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسات العامة التي صنعت لمواجهة مشكلة المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة بعد ثورة 30 يونيو2013 ومدى مراعاتها لأبعاد التنمية المستدامة. وانتهت الدراسة إلى أن محاولات التعامل مع هذه المشكلة قبل 30 يونيو 2013 لم تراعى إحداث تنمية هذه المناطق باستدامة ولم تولى الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ، ورغم أن السياسات بعد 30 يونيو وبيانات صندوق تطوير العشوائيات تظهر الوعي بأهمية الأبعاد الاجتماعية والبشرية عند التعامل مع العشوائيات إلا أن المقابلات مع بعض رؤساء الأحياء بالمحافظة أشارت إلى أن التدخل الرسمي في حل مشكلة المناطق العشوائيات من خلال بناء وحدات سكنية جديدة يبقى محدودًا في تحقيق التنمية المستدامة. كما أظهرت الدراسة التحديات والعقبات التي تواجه تحقيق تنمية المناطق العشوائية بما يحقق استدامتها.

مقدمة:

ساهم ضعف سياسات التنمية في مصر إلى تعثر مسيرتها، وتضخم بعض المشكلات المجتمعية، ولعل من أصعب المشكلات التي ترتبت على ذلك هي مشكلة العشوائيات، فقد أدى تجاهل ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف للمدن الكبرى بحثاً عن حياة معيشية أفضل، إلى النمو العشوائي للمناطق السكنية وتراكمت آثارها السلبية في مصر، ولم تجدي المحاولات المختلفة خلال الحقبة الزمنية السابقة على ثورة 30 يونيو لوقف تمددها وعلاج آثارها وتطويرها . وقد يرجع ذلك إلى إغفال الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة لهذه المناطق.

ولا شك أن مشكلة العشوائيات من المعضلات الضخمة في مصر ومن أكثر القضايا إلحاحاً، نظراً لما لها من انعكاسات سلبية اجتماعية واقتصادية وأمنية، تهدد أمن واستقرار المجتمع . لقد أصبحت مشكلة العشوائيات من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري في

* مدرس بمعهد أكتوبر العالى للاقتصاد، مصر .

الآونة الأخيرة نظراً لانعكاساتها السلبية، فضلاً عن تشويه الشكل الحضاري لمصر واستغلال البعض في الخارج إعلامياً للإساءة إلى المجتمع المصري والحكم عليه بالارتجالية، وتدنى نوعية الحياة وعدم الالتزام بالقانون، وانعدام القيمة الجمالية في حياتنا، وقد اتضح ذلك جلياً بعد أحداث ثورة 25 يناير 2011 وما شهدته البلاد من فوضى وسرق ونهب وحرق لممتلكات الدولة .

ولا ننكر أن الفساد الإداري قد ساهم في استمرارها وانتشارها، وساعد على مخالفة القواعد والقوانين المنظمة للبناء مما شجع على تضخم المشكلة، علاوة على إعلاء الاعتبارات السياسية والرغبة في تحقيق مكاسب سياسية أدى إلى إمداد هذه المناطق ببعض الخدمات العامة رغم المخالفات الصريحة لسياسات البناء الآمن .

ويجب الإشارة إلى أنه بعد ثورة 25 يناير حدث أكبر نمو وتوسع للعشوائيات، مما دفع الحكومات المتتالية بعد 30 يونيو 2013 إلى توجيه الاهتمام لهذه المناطق والعمل على تنميتها، وتدعيم صندوق تطوير العشوائيات بالموارد المالية ليتمكن من إعداد البيانات والمعلومات عن طبيعة هذه الأماكن وسكانها واقتراح سياسيات التنمية لها وتدبير مساكن لإيواء سكان المناطق غير آمنه، كما تم تفعيل اتفاقية تطوير عشوائيات القاهرة والجيزة التي تم توقيعها بين "وزارة التخطيط والإتحاد الأوروبي في أغسطس 2012 "، والتي لم يكتب لها التفعيل الجاد . كما أنشأت وزارة لتطوير العشوائيات "وزارة التطوير الحضاري" عام 2014.

المشكلة البحثية : رغم التصريحات المتعددة لوزارة الإسكان وصندوق تطوير العشوائية بان عمليات التطوير لهذه المناطق تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بهدف إحداث تنمية مستدامة بها إلا أن الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة أظهرت أن الجهود الحكومية التي بُذلت لعلاج تلك المشكلة تتركز في بناء مساكن لنقل سكان المناطق الغير آمنة بصفة خاصة في محافظة القاهرة، ولم تتبين للباحثة وجود السياسات والخطط التي تراعى الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة بتلك المناطق وأن هناك ضعف في مستوي الاهتمام بالتلوث البيئي وعمليات جمع القمامة وتنظيمها علاوة علي النقص في المناطق التجارية أو تخصيص أماكن للورش الصناعية.

لذا تتلخص المشكلة البحثية في ضعف الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند تطوير المناطق العشوائية بالمحافظة، كما أن سياسات تنمية هذه المناطق تتسم أهدافها بالمدى القصير. وستركز هذه الدراسة على المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة[1] لضخامة مشكلاتها والكثافة العالية لسكانها كما أنها تتسم بخصائص خاصة تختلف إلى حد كبير عن المناطق العشوائية في المحافظات الريفية .

وتهدف هذه الدراسة :

- تحديد مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومقومات نجاحها وبصفة خاصة بالنسبة للمناطق العشوائية .
- التعرف علي السياسات العامة التي وضعت لمواجهة هذه المشكلة وبصفة خاصة بعد 30 يونيو 2013 والجهود المبذولة لعمليات التطوير، وتقيمها وتحديد أوجه الضعف والقوه فيها.
- مناقشة التحديات والعقبات التي قد تواجه التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمدينة القاهرة خاصة مع وجود نقص واضح في العديد من المرافق والخدمات الأساسية علاوة علي ضعف فرص المشاركة المجتمعية في عمليات التنمية .

وتطرح الدراسة التساؤلات الآتية :

- إلي أي مدي راعت جهود التطوير وسياسات تنمية تلك المناطق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة؟
- ما هي المقومات التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة ؟
- وما هي أهم التهديدات والتحديات التي تواجه تنمية المناطق العشوائية ؟
- وما هي نقاط القوة والضعف في عمليات التنمية المستدامة للمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة .

منهجية الدراسة : طبيعة هذه الدراسة تقتضي إتباع أكثر من منهج حيث ستعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للسياسات العامة والجهود المبذولة المتعلقة بالتعامل مع مشكلات هذه المناطق من خلال مراجعة الأدبيات والمنشورات والوثائق الرسمية المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تعتمد على اقتراب تحليل النظم حيث تنطلق الدراسة من أن المناطق العشوائية هي نسق اجتماعي وأن تطويرها والتعامل مع مشاكلها يستلزم دراسة وتقييم السياسات الحكومية التي وضعت لها، والعمليات التي اتخذت لتطويرها، والتعرف على الآثار الناتجة عنها من خلال التغذية المرتدة، واستخدام أسلوب SWOT Analysis لتحديد جوانب القوة والضعف في سياسات تنمية المناطق العشوائية والتعرف على الفرص والتهديدات التي قد تعوق تحقيق الأهداف المرسومة لتنميتها.

كذلك تستعين الدراسة بإجراء عدد من المقابلات مع بعض قيادات المحافظة الذين لديهم خبرة كبيرة في جهود تطوير العشوائيات وبعض من رؤساء الأحياء بالمحافظة .

ومن هذا المنطلق ستقسم هذه الدراسة إلى النقاط التالية :

- مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

- مشكلة المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة.
- سياسات الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات وتنميتها قبل وبعد 30 يونيو2013 .
- تقييم نتائج سياسات التنمية لهذه المناطق وتحديد أهم التحديات والمعوقات لتنميتها باستدامة .
- النتائج والتوصيات

أولاً : مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها :

ونتناول فيما يأتي مفهوم وأهداف التنمية المستدامة وأهم خصائصها والأبعاد المختلفة لها والمقومات التي يجب توافرها التي تضمن نجاحها .

1-مفهوم التنمية المستدامة :

يرجع تاريخ طرح مفهوم جديد للتنمية إلى مؤتمر البيئة الإنسانية عام 1972 باستكهولم فقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، واستخدم مصطلح التنمية المستدامة في نقاشات مؤتمر الأمم المتحدة عام 1974 في كوكويوك- المكسيك الذي أكد على ضرورة وضع سياسات تهدف إلى إشباع أبسط احتياجات الدول الفقيرة والتحقق من حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وكذا حماية البيئة .

ثم شهدت فترة الثمانينات تزايد الاهتمام بتصاعد عدد الفقراء وتدهور الأوضاع البيئية، فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد البيئية للأجيال القادمة، وتنمية الموارد البشرية وتلبية الحاجات الأساسية على نحو أفضل، فأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام 1983 " المفوضية العالمية للبيئة والتنمية " رأستها رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برنتلاند وسميت " مفوضية برنتلاند" . وفى ديسمبر 1987 أقرت الجمعية العامة للمفوضية فى كتابها " مستقبلنا المشترك " أن التنمية المستدامة هى قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ماهى قضية تنموية وبيئية، وقد تبنت الأمم المتحدة ما جاء فى التقرير بخصوص التنمية المستدامة، وأوصت المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجميع الهيئات المهتمة بالتنمية باستخدام مفهوم التنمية المستدامة (تلبية حاجات الحاضر دون التفريط فى تأمين حاجات أجيال المستقبل) فى كافة برامجها التى تهدف إلى مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة فى جميع الدول المتقدمة والنامية فى إطار دولى فعال[2] .

وتعرف التنمية المستدامة بأنها : عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل الأفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه ، بالصورة التى تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات[3].

ويمكن القول أن التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن تحقيق العدالة وتحسين الظروف المعيشية دون التفريط فى حقوق الأجيال المستقبلية . وعليه فهى تسعى إلى تحقيق استقرار النمو السكانى ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية فى الريف بما يضمن استدامة هذه الخدمات وجودتها مع تفعيل المشاركة الشعبية فى التخطيط للتنمية[4] .

ودون الخوض فى المفاهيم المتعددة للتنمية المستدامة والتي اختلفت وفقاً لمجالات التخصص فهناك مجموعة من الخصائص التى تميزها عن صور ومفهوم التنمية التقليدي نوضح أهمها :

- أنها تعنى إحداث تغيرات فى جميع مجالات الحياة المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والبشرية والبيئية بهدف تحسين نوعية الحياة باستدامة[5] .
- هى تنمية دائمة تلبى أمانى وحاجات الحاضر والمستقبل فهي تسعى الى إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم فى الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والقضاء على التفاوت الصارخ بين طبقات الشعب المختلفة ، ولا تغفل فى نفس الوقت إنصاف الأجيال المقبلة والتى يجب أخذ مصالحها فى الاعتبار[6].
- يتعدد الفاعلين الرئيسين فى تحقيق التنمية المستدامة إذ تستلزم التعاون بين كل من المؤسسات المختلفة للدولة سواء القطاع الحكومى أو الخاص أو مؤسسات المجتمع المدنى .[7]
- تتطلب وجود قواعد بيانات شاملة لتطور النمو السكانى واستخدام الموارد وغيرها من البيانات التى تساعد على وضع الخطط (بصفة خاصة الخطط الإستراتيجية) لضمان الاستدامة[8] .

2-ابعاد التنمية المستدامة

ركزت السياسات التنموية السابقة للدول على إحداث تنمية صناعية واقتصادية بحجة تحقيق رفاهية الإنسان إلا أنها أفرزت عن وعى أو عن غير وعى نتائج انعكست سلباً على الجوانب البيئية وزيادة معدلات الفقر وانتشار الأمراض الفتاكة وسوء التغذية والأمية وغيرها من المشاكل الاجتماعية . ومن هنا أدرك القادة السياسيين فى مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى "ريو دي جانيرو" عام 1992م " أهمية فكرة التنمية المستدامة " و أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وأن هذه الأبعاد متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض فى إطار تفاعلى يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد . كما يوضحها الشكل التالى رقم (1) :

الشكل رقم(1) أبعاد التنمية المستدامة

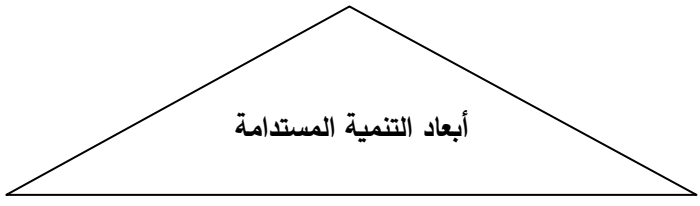

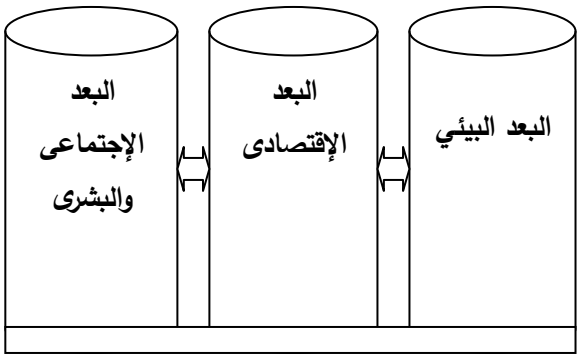

الشكل تصور للباحثة

وسنتناول هذه الأبعاد بشئ من الإيضاح كما يلى:

- البعد البيئي: نظراً للتزايد السكاني وضغطة المستمر على الموارد التي قد تتقلص باستمرار بفعل سوء الاستغلال و التدهور البيئي والتلوث ، فقد تولد الوعي بأهمية البعد البيئي في التنمية، وضرورة المحافظة على الموارد المتاحة والحد من التلوث بشتى صوره. فقد انعكست آثار هذا التدهور البيئي والتلوث سلباً على مستوى الصحة العامة للسكان، وارتفعت مستويات الفقر[9]. ومن هنا تبدوا أهمية مراعاة البعد البيئي عند التخطيط للتنمية حتى يمكن ترشيد استخدام الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة، والعمل على الاستفادة من وسائل توليد الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى مراعاة القدرات المحدودة للبيئة على استيعاب المخلفات.
- البعد الاقتصادي: ويعد البعد الإقتصادى في التنمية المستدامة بعداً أساسيا ، إذ أنه من الأهمية وضع سياسات تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية والزراعية والصناعية والتكنولوجية والعمرانية والخدمية... الخ وتغيير هيكلية الإنتاج من أجل الإنتاج المسئول والأكثر أماناً، وضمان تحقيق زيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة للتخفيف من ظاهرة الفقر، وتحسين في نوعية الحياة[10]، بالإضافة إلى ذلك فإنه من الأهمية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية للمجتمعات الحضرية والريفية وخلق سياسات تنموية متوازنة إقليمياً مع تحسين وسائل النقل العام وشبكات الطرق، وإقامة الأسواق وتوفير فرص العمل .

- **البعد الاجتماعي والبشرى: رغم أهمية البعد البيئي والاقتصادي إلا أن إغفال الجوانب الاجتماعية والبشرية في التنمية يؤدى إلى صعوبة استمرار تحقيق الأهداف المرغوبة بل وقد تفشل الجهود في ضمان استمرار التنمية لتحسين نوعية الحياة، لذا يعد البعد الإجتماعى بُعداً في غاية الأهمية بالنسبة إلى التنمية المستدامة ؛ حيث إنّ الإنسان هو محور التنمية ومحركها، وأثبت الواقع أن العقل والجهد البشرى هو الذي يؤدى إلى التطور والتقدم[11] . فهناك دول تمتلك موارد بسيطة ومع ذلك فهي دول متطورة، فدول مثل بريطانيا واليابان تعد من أكبر القوى الاقتصادية في العالم رغم عدم تملكهما سوى كميات متواضعة من المصادر الطبيعية، وذلك بسبب اهتمامها بالتنمية الاجتماعية والبشرية،إذ أن الضامن الأساسي لاستدامة التقدم والتنمية هو حسن استثمار العقول والكفاءات البشرية خاصة في الدول النامية التي تحتاج بشدة إلى وضع التنمية الاجتماعية والبشرية من أهم أولوياتها حتى يمكنها استخدام مواردها المتاحة بأقصى كفاءة اقتصادية ممكنة. وتتطلب التنمية الاجتماعية والبشرية تحسين كافة الظروف المحيطة بالإنسان وفى كافة المجالات أهمها تنمية المعرفة والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والتدريب المستمر وتقليل مستويات الأمية .**

3- مقومات نجاح التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية

وبعد عرض الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة يجب الإشارة إلى أن تحقيق هذه الأبعاد ومراعاتها عند إحداث التنمية يتطلب عدد من المقومات الأساسية التي تُعد شروطاً لنجاح واستمرار التنمية بالمناطق العشوائية ويوضح الشكل التالي رقم(2) أهم هذه المقومات :

شكل رقم (2) مقومات نجاح عمليات التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية

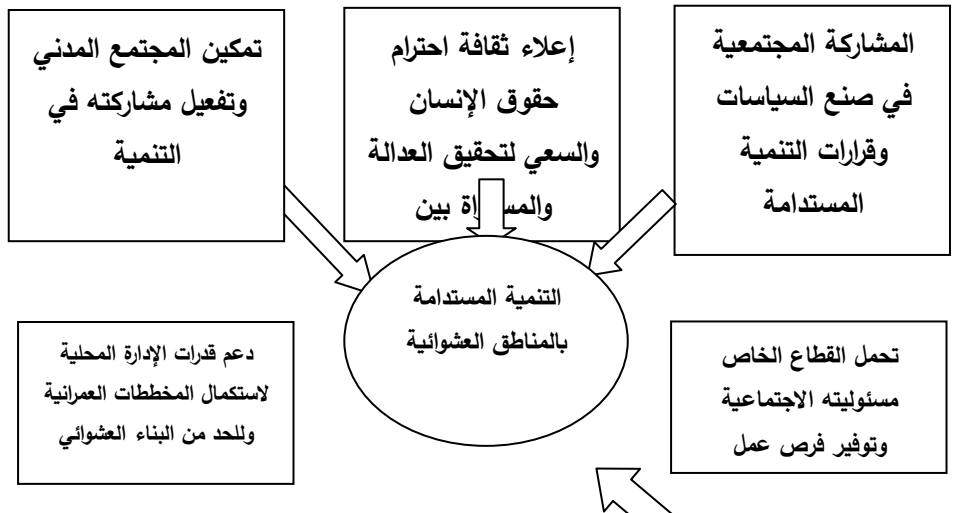

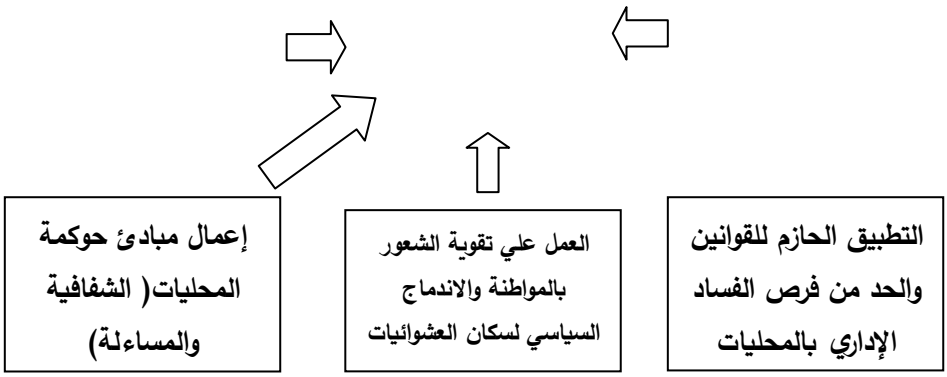

الشكل : تصور للباحثة

وكما يتضح من الشكل السابق هناك عدد من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية أهمها :

- دعم الإدارة المحلية مالياً وإدارياً لاستكمال المخططات العمرانية وللحد من البناء العشوائي باعتبارها هي المسئولة عن تنفيذ خطط التنمية العمرانية ويجب أن تتساوى سلطاتها المالية والإدارية مع هذه المسئولية المعقدة والصعبة .

- التطبيق الحازم للقوانين والحد من فرص الفساد الإداري بالمحليات .

- إعلاء ثقافة احترام حقوق الإنسان والسعي لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين حيث ينتشر في المناطق العشوائية عدد من السلوكيات والعادات السلبية التي لا تعضد مسيرة التنمية المستدامة، فضلاً عما يمارسه أحياناً الجهاز الحكومي في تلك المجتمعات من تعدى على حقوق الأفراد وتقييد لحرية الرأي مما يؤدى إلى انتشار السلبية لدى الأفراد وضعف الرغبة في المحافظة على ممتلكات الدولة وتنميتها.

- تمكين المجتمع المدني وتفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة التنمية المستدامة، وفى صنع سياسات وقرارات التنمية، فقد أصبحت الجهود المجتمعية ضرورة ملحة لتحديد الاحتياجات والمشكلات التي تواجه استدامة التنمية، فلا شك أن إسهام المواطن بالرأي، والعمل، والتمويل يساعد على الاستدامة وينمى الشعور بالمسئولية الاجتماعية، والإدراك بأهمية مشروعات التنمية والمحافظة عليها.

- تحمل القطاع الخاص مسئوليته الاجتماعية وتوفير فرص عمل لدعم جهود التنمية المستدامة، إذ أنه من الأهمية إدراج الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنب بالتوازي مع الأهداف الاقتصادية للشركات حتى يمكن تفادى ما يمكن أن يحدث من جراء سعيها وراء تحقيق الأرباح دون مراعاة الآثار السلبية لنشاطها على البيئة والمجتمع .

- الاندماج السياسي لفئات المجتمع المختلفة وتشجيع ودعم الأحزاب وتحفيز الأفراد للمشاركة في العملية السياسية وتقوية الشعور بالمواطنة .

- إعمال مبادئ الشفافية والمساءلة لبرامج التنمية، فلاحاجة للقول أنه من أهم مقومات نجاح الجهود الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة هو الأخذ بعناصر الحوكمة أو الحكم الرشيد والذي تبنته مؤسسات الأمم المتحدة بهدف حث الحكومات في الدول النامية عند ممارسة السلطة في إدارة شئون المجتمع، أن تعمل على توفير عدد من العناصر من شأنها مساعدة هذه الحكومات للتحول إلى الحكم الرشيد ومن ثم تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع عبر مشاركتهم ودعمهم. وللحوكمة عدة عناصر أهمها تفعيل صوت الشعب وتحقيق درجة عالية من المشاركة والشفافية والمساءلة والاستجابة والتوافق في المجتمع والعدالة والكفاءة والفعالية والنظرة الإستراتيجية.[12]

ويجب أن نسلم أن عنصريَ الشفافية والمساءلة لهما أهميتهما الخاصة بالنسبة لنجاح التنمية المستدامة فالشفافية ترتبط في عالمنا المعاصر بالإنجاز والنجاح، وذلك لما تحمله الكلمة من معان سامية مثل الصدق والصراحة والاستقامة والأمانة، وبعد توافر المعلومات عن سياسات التنمية والموارد المتاحة وسبل الإنفاق منها من الأهمية لتفعيل المشاركة المجتمعية وتوفير الثقة والتعاون بين الحكومة والمجتمع .

أما بالنسبة للمساءلة باختصار فهي تعنى أن يكون متخذ القرار خاضع للمساءلة من قبل الناس، للحد من الفساد ومنع ممارسة السلطة العامة من أجل الكسب الخاص وتعتمد المساءلة على التزام متخذي قرارات التنمية المستدامة بعرض البدائل المطروحة للتنمية وأسباب اختيار بديل بعينه.

ثانياً : مشكلة المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة

نشأت وتطورت ظاهرة العشوائيات في مصر نتيجة تراكمات لعدد من السياسات غير المتوازنة تتمثل في غياب المنهج المتكامل للسياسات السكانية للدولة لإعادة توزيع السكان

للخروج من الشريط الضيق والذي يمثل ما يقرب من 7,85% من إجمالي مساحة الجمهورية، بالإضافة إلى عدة أسباب آخري أهمها: عدم الاهتمام الكافي بالتنمية الريفية للحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، الضعف في تطبيق قوانين التخطيط العمراني واستكمال المخططات العمرانية[13]، والبناء وحماية الأراضي الزراعية. أيضا الضعف الإداري لوحدات الإدارة المحلية وفساد بعض العاملين فيها والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية في التعامل مع هذه المشكلة. ويوضح الشكل التالي رقم (3) أهم العوامل العامة التي أدت إلى نشأة العشوائيات بالدول النامية.

الشكل رقم (3) العوامل التي أدت إلى نشأة العشوائيات

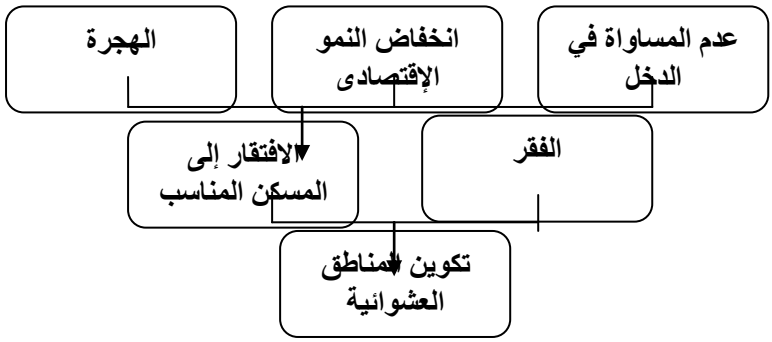

Source: UN-Habitat. (2003), The Challenge of Slums – Global Report on Human Settlements,p.17

وتعرف المجالس القومية المتخصصة المناطق العشوائية بأنها "تجمعات سكانية نشأت في غيبة التخطيط العام وخروجاً عن القانون، وبالتالي تكون مناطق محرومة من كافة أنواع المرافق والخدمات الأساسية مثل: المياه، والكهرباء، والوحدات الصحية، والمدارس والمواصلات" [14]. ولذلك فهي تفرز العديد من المشاكل التي تؤرق المجتمع وتؤثر سلبياً على أمنه وأمانه، وينتشر بين سكانها الفقر والبطالة والانحراف والجريمة والإدمان وغيرها من المشاكل.

ويحدد كتاب وصف مصر بالمعلومات الصادر من مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إلى أن عدد المناطق العشوائية في محافظات مصر تبلغ 1210[15] منتشرة في 24 محافظة وأن المناطق غير الآمنة ذات درجة الخطورة الثانية تأتى في المرتبة الأولى حيث بلغ عددها 251 منطقة تمثل 71.5٪ من إجمالي عدد المناطق العشوائية غير الآمنة، وبمساحة 2.2 ألف فدان بنسبة 48.4٪من إجمالي المساحة، تليها المناطق ذات درجة الخطورة الثالثة

بعدد 59 منطقة بنسبة 16.8٪ ومساحة 1.1 ألف فدان بنسبة 25٪، 41 منطقة من درجتي الخطورة الأولى والرابعة بنسبة 11.7٪ من إجمالي المناطق العشوائية غير الآمنة عام 2016[16]. وتَلاحظ أن هناك تباين في التقديرات في أعداد المناطق العشوائية ما بين مصدر وآخر ويرجع هذا التفاوت إلى عدم وجود طريقة سليمة للحصر واختلاف التصنيف لتلك المناطق، وبالنسبة للمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة فهي تعد من أكثر المحافظات التي تنتشر بها العشوائيات إذ يوجد بها أكثر من 81 منطقة عشوائية يقطنها نحو 8 ملايين فرد، منها 68 منطقة قابلة للتحسين وإعادة التأهيل و13 منطقة تحتاج إلى الإزالة.[17] ويحيط بالقاهرة حزام من المناطق العشوائية فعلى سبيل المثال: يوجد بالمنطقة الشمالية مناطق عشش وأكشاك الساحل، وحكر محمود شلبي، وعشش ترعة الإسماعيلية، وعزبة أبو حشيش، وحكر أبو دومة، ومساكن إيواء عين شمس، ويوجد بالمنطقة الشرقية عزبة العرب،عزبة الهجانة، عزبة النخل الشرقية، الدويقة، منشأة ناصر، وبالمنطقة الغربية شرق وغرب وجنوب البساتين، دار السلام، زينهم، تل العقارب. وتشير العديد من الدراسات[18]إلي أنه رغم أن المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة تتفق سماتها مع المناطق العشوائية في المحافظات الحضرية الأخرى، إلا أن لكثرة عددها والكثافة السكانية العالية بها أفرزت مظاهر سلبية ومشاكل مجتمعية أكثر تضخماً وتعاني من عدد من نقاط الضعف يمكن أن تهدد عمليات التطوير وتحقيق التنمية المستدامة بها وأهمها ما يلى :

- تضم محافظة القاهرة العدد الأكبر من المناطق غير الآمنة فى مصر حيث بلغ عدد المناطق غير الآمنة بها نحو 56 منطقة بما يمثل 15,4% من إجمالي المناطق غير الآمنة فى مصر [19] ، وهو ما يتطلب وضع خطط طويلة الأجل لنقل سكانها إلى مناطق سكنية جديدة .
- نقص شديد في الخدمات الأساسية بمعظم المناطق العشوائية(مياة- كهرباء- صرف صحي- طرق ومواصلات) بل وهناك بعض المناطق محرومة تماما من الخدمات الأساسية مثل منطقة تل العقارب التى لا يوجد بها شبكات مياه عامة . كما أن هناك بعض المناطق مرافقها العامة متهالكة أو غير كافية نظراً للتكدس السكانى وإقامتها بطرق غير شرعية .
- تضم معظم المناطق العشوائية المتواجدة على أطراف مدينة القاهرة مجموعات متنوعة من الثقافات والعادات والتقاليد، نظراً لقدومهم من محافظات متعددة ومختلفة واغلبها من الوجه القبلى، ومن ثم لا توجد قيم وأخلاقيات متفق عليها فيما بينهم مما يحدث بلبلة فى التعامل مع بعضهم البعض[20]. كما قد يخلق ذلك ازدواجية فى شخصية الأجيال ساكنى هذه المناطق فهم ملزمون بالعادات والسلوكيات السائدة فى مجتمعاتهم العشوائية من جانب، والعادات والقيم السائدة فى المجتمع الأم من جانب آخر.
- يرتفع بتلك المناطق معدل التزاحم بالنسبة للغرفة الواحدة حيث يبلغ التزاحم فى بعض

الأحيان معدلات خطيرة إذ يصل إلى سبعة أفراد للغرفة فى بعض المناطق العشوائية فى حين أن معدل التزاحم فى أقسام القاهرة لا يزيد على 1,8 بالغرفة .[21] علاوة على ضيق الفواصل بين المساكن ومشاركة أكثر من أسرة فى مسكن واحد، أو الاشتراك فى المرافق الداخلية مثل دورات المياة والمطابخ .

– ارتفاع نسبة الأسر التى تعولها النساء والتى بلغت 19,2% بالمحافظة[22]، وتعمل المرأة فى قطاع العمل غير المنظم وغير الرسمي فهى تعمل عادة فى منشآت صغيرة أو داخل المنازل أو على الأرصفة أو متجولة فى الشوارع للتسول. وفى كافة الأحوال تعانى المرأة بتلك المناطق بالعديد من المشاكل الإقتصادية والصحية التى تنعكس على أطفالها الذين يقضون أوقاتهم فى الشوارع أو الأعمال الحرفية[23] .

– سوء الحالة الصحية والتعليمية، فالمناطق العشوائية محرومة من الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والرياضية والثقافية حيث لا توجد فراغات أو مساحات خضراء أو مسطحات فضاء يمكن استغلالها في إقامة الخدمات[24] .

– انتشار الأسواق التي يعتمد معظمها على الطرق والشوارع كوسيلة للعرض والبيع مما يؤدى إلى التلوث البيئي بالإضافة إلى عدم وجود خدمة جمع القمامة بهذه المناطق بالصورة الكافية والمطلوبة .

– وجود بعض صور الانحراف والتشرد والتطرف حيث تعتبر بعض الأسر في هذه المناطق بؤر للتوتر الإجتماعى نظراً لما لديهم من إحساس بعدم الرضا أو القناعة الذي يتحول إلى حقد وكراهية لأفراد المجتمع ككل مما يجعلهم فريسة سهلة لأي انحراف ولاستخدامهم في الداخل أو الخارج في أعمال التخريب والإرهاب[25].

وتُظهر نقاط الضعف السابقة للمناطق العشوائية في محافظة القاهرة في نفس الوقت حجم العقبات التي تواجه فرص نجاح تنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة بتلك المناطق إذ يصعب تحقيق تنمية بشرية سريعة لسكانها، ومعالجة التشوهات القيمية والأخلاقية في شخصية سكانها حيث يستلزم ذلك تعاون منظمات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام، كما أن نقص الخدمات الأساسية من مدارس ومستشفيات وصرف صحي وطرق وشوارع تتسع لمرور سيارات الإطفاء والإسعاف، تحتاج لمبالغ مالية ضخمة يصعب توفيرها في الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، مما يستلزم ضرورة وضع خطة زمنية طويلة المدى وفقاً لما يمكن توفيره من موارد .

ثالثاً: سياسات الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات وتنميتها قبل وبعد 30

يونيو2013

لقد تعددت السياسات المتبعة في التعامل مع المناطق العشوائية في مصر ويمكن حصر أهم هذه السياسيات فيما يلي :

- خلال فترة السبعينات والثمانينات تبنت الحكومة سياسة الإهمال التجاهل التام[26] باعتبارها مناطق نشأت مخالفة للقانون أو تم بنائها في أراضى زراعية ويسكنها أعداد محدودة من الطبقات الفقيرة التي تعمل في الأعمال البسيطة والحرفية أو ممن يجمعون المخلفات المختلفة وفرزها والاسترزاق من بيع بعض مكوناتها، حيث كانت هذه الفئة من السكان المهمشين ولا يشكلون أهمية لدى القيادات السياسية .

- مع بداية التسعينات فرضت الضغوط الدولية والسياسية ضرورة التعامل مع سكان هذه المناطق لأسباب أمنية ومن منظور إنساني على السواء وعدم تجاهلهم تماماً خاصة مع تزايد أعداد السكان في هذه المناطق، واضطرت الحكومات بتغيير سياسة التجاهل والاستجابة لهذه الضغوط ولمطالب السكان[27]، وتم مدهم ببعض الخدمات الأساسية للمعيشة مثل مياه الشرب والكهرباء وإنشاء بعض المدارس والوحدات الصحية، وتم التجاوز عن ما تقضى به قوانين البناء من عدم جواز توصيل الكهرباء والمياه للمباني المخالفة، وقد ساهم أعضاء السلطة التشريعية في الضغط على الحكومات لتوصيل هذه المرافق لكسب أصواتهم في العملية الانتخابية.

- ومع استمرار الضغوط الدولية والمحلية تبنت الحكومات التطوير الجزئي لبعض المناطق و إعادة الهيكلة الجزئية للعمران بها إذا سمحت حالة البناء وتقسيماتها ذلك وتم العمل على إعداد مخططات لتوسيع الطرق الرئيسية وخلق أراضى فضاء للخدمات مع إزالة أو نقل بعض السكان فى حالات الضرورة بالنسبة للمناطق الخطرة كما سنوضحها فيما بعد.

- ونتيجة وجود مناطق غير آمنه وتشكل خطورة على حياة سكانها فقد تبنت الحكومات سياسة الإزالة الكاملة وإعادة استخدام هذه المناطق في أغراض أخرى غير سكنية، أو إزالتها وإعادة تخطيطها والبناء بشكل حضاري ثم إعادة توطين السكان مرة آخري[28] .

- هذا وتبنت هيئات المعونة الدولية بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني التطوير الكامل لبعض المناطق العشوائية القابلة للتطوير فى وجود قاطنيها مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية بهدف تحقيق تنمية مستدامة لهذه المناطق .

وفى الحقيقة فقد تنوعت السياسات المصرية لمواجهة المشكلة خلال المرحلة قبل ثورة 30 يونيو 2013 وبعدها وسنوضح ذلك فيما يلي:

1-سياسات وجهود محافظة القاهرة للتعامل مع مشكلة العشوائيات وتنميتها قبل 30 يونيو 2013

بدايةً تعاملت الوزارات ومحافظة القاهرة مع المناطق العشوائية بمنطق التجاهل كما أشرنا سلفاً ثم طرحت فكرة إزالتها كاملة لكونها تشكل مظهراً غير حضارياً وتقرر عدم مدها بالمرافق الأساسية والخدمات العامة، إلا أنه تبين صعوبة تنفيذها بصفة خاصة المناطق التي تم إقامتها على الأراضي الزراعية إذ أن إزالتها لن تعيد الأرض إلى حالتها الأولى، فاتجهت السياسات العامة إلى إدخال المرافق ببعض المناطق وإمدادها بالخدمات الأساسية مع الأخذ بمبدأ الإزالة حينما يستعصى التطوير، مثل: منطقة منشية ناصر وعزبة خير الله وعزبة النصر بالبساتين، وتم تخصيص موارد مالية لذلك وإضافتها إلى موازنة الوحدات المحلية، وبلغ على سبيل المثال تخصيص ما يزيد عن 500 مليون جنيه وذلك عام 1994[29] .

وتم التخطيط لنقل سكان المناطق العشوائية الغير قابلة للتطوير إلى المدن العمرانية الجديدة مثل: حكر أبو دومة وأرض الترجمان ومنطقة الموارى وتم إعادة استخدام الأراضي في أغراض آخري مثل إقامة أنشطة تجارية أو صناعية أو إقامة حدائق عامة . كما تم تسكين المناطق غير الأمنة مثل منطقة الدويقة واسطبل عنتر فى مدينة 6 اكتوبر. وقد أنشأت محافظة القاهرة وحدة تنظيمية تابعة لها تنظيمياً لتطوير العشوائيات[30] . وقد تم إعداد أدلة عمل ومخططات تفصيلية لإعادة استخدام بعض الأراضى بدعم من وكالة التعاون الفنى الألمانى(GTZ)[31] .

ويجب الإشارة هنا أنه عقب حادثة انهيار صخرة الدوقية فى سبتمبر2008 تم إنشاء صندوق تطوير العشوائيات بقرار رئيس الجمهورية رقم 305 لسنة 2008، وكان تابعًا لرئاسة مجلس الوزراء ويتولى إدارته وزير التنمية المحلية، وقد وضع الصندوق برنامجاً زمنياً لتطوير المناطق غير الآمنة، وتضمن هذا البرنامج عدة مراحل كما يلى[32] :

- **المرحلة التنظيمية لوضع الإطار المؤسسى والتنظيمى .**
- **المرحلة التحضيرية وتهدف إلى وضع الخريطة والخطة القومية لتطوير المناطق غير الآمنة، ووضع خطط تنفيذية .**
- **المرحلة الإرشادية والتى كان من المقرر الانتهاء منها عام 2012 وتتبنى مشروعات إرشادية فى بعض المحافظات .**
- **والمرحلة القومية والتى كان من المقرر الانتهاء منها عام 2017 وتهدف إلى تطوير المناطق غير الآمنة والمقامة على أملاك الدولة .**

وقد ساهم الصندوق ومحافظة القاهرة في عقد عدد من الاتفاقيات مع الجمعيات الأهلية المصرية وبدعم من بعض هيئات المعونة الدولية لوضع البرامج للتطوير ببعض المناطق مثل: الاتفاق مع جمعية الهلال الأحمر لتطوير منطقة زينهم، وبرتوكول التعاون مع بنك HSBC لتطوير منطقة دار السلام. وكان هناك بعض المحاولات الواعية بأهمية مشاركة سكان بعض

هذه المناطق وضرورة مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبشرية والبيئية ، إلا أن تضخم المشكلات التى تعاني منها هذه المناطق وتعدد عقبات وتحديات التنمية المستدامة كما سبق توضيحها أسفر عن ضعف النتائج وفرص التحسن.

وبالرغم من ذلك فإن هذه الخطوات السابقة لم تساهم فى تحقيق تنمية مستدامة للمناطق التى شملها التطوير، ويمكن النظر إلى هذه الجهود على أنها محاولات للتطوير الجزئى لم يكتمل لعدم توافر الموارد المالية الكافية، كما يلاحظ أن محاولات التطوير لم تشمل الكثير من المناطق الغير مخططة والقابلة للتطوير [33]، فكما سبق أن أشرنا فقد أعطت السياسات الأولوية للمناطق غير الآمنة بسبب ضخامة تحديات وعقبات التنمية، ولا ننكر أن الحكومة قبل 30 يونيو 2013 قد أنفقت مبالغ ضخمة في إمداد المناطق العشوائية بالمرافق والخدمات الأساسية مما أدى إلى حل بعض المشكلات التي يعانى منها سكان هذه المناطق، إلا أنه نظراً لعدم وجود خطة متكاملة للتنمية المستدامة فلم يحدث التحسن المأمول وظلت هذه المناطق تشكل مظهراً غير حضاري بمحافظة القاهرة .

2-سياسات وجهود الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات وتنميتها بعد 30 يونيو 2013

نتيجة احداث ثورة 25 يناير وما تبعها من فوضي وخلل في إدارة الدولة حدث ضعف واضح وإهمال من الوحدات المحلية في محافظة القاهرة في منع التعديات علي أراضي الدولة والأراضي الزراعية وحدث أكبر نمو وتوسع للعشوائيات ، لذا أولت القيادة السياسية في مصر عقب ثورة يونيو 2013 اهتماماً خاصاً بالمناطق العشوائية والعمل على مواجهتها، وفى عام 2014 أنشأت الحكومة وزارة لتطوير العشوائيات "وزارة التطوير الحضاري" بميزانية مستقلة وفريق عمل متخصص لها، وتصل ميزانيتها إلى 600 مليون جنيه من الدولة، بالإضافة إلى مساهمة اتحاد البنوك الذي يقدم منح تقدر بـ 2% من أرباحه، ومع إقرار مشروع قانون الضريبة العقارية يتم تخصيص 25% منه لتطوير العشوائيات، بالإضافة إلى 5% من أرباح رجال الأعمال الذين تتجاوز أرباحهم المليون جنيه، وهى ليست إجبارية بل طواعية، حتى تصل الموارد المالية للوزارة إلى 1200 مليون جنيه سنوياً. إلا أن هذه الوزارة لم تستمر طويلاً فبعد عدة شهور من إنشائها تم إلغائها وضم مسئولياتها إلى وزارة الإسكان .

وعلى أية حال فقد تبنت وزارة الإسكان وصندوق تطوير العشوائيات[34] السياسات السابق الإشارة إليها والتي تهدف إلى سرعة التعامل مع المناطق الخطرة والمهدد لحياة السكان وقامت الحكومات المتتالية بتخصيص الموارد المالية لبناء مساكن بديلة، وتم تخصيص 200 مليون جنيه من صندوق "تحيا مصر"[35] لدعم صندوق تطوير العشوائيات من أجل مشروع بناء وتطوير 20 ألف وحدة سكنية بالمناطق العشوائية الأكثر فقراً، بدأ المشروع بالمرحلة الأولى والثانية فى يناير 2015 وتم الإنتهاء منهما فى زمن قياسى، وقد افتتحت المرحلة الأولى والثانية من مشروع "حى الأسمرات" فى مدينة "تحيا مصر" بالمقطم التى تضم ما يقرب الـ11 الف وحدة

سكنية بتكلفة إجمالية بلغت مليار ونصف المليار جنية ، لتفريغ عشوائيات "منشية ناصر" و"الدويقة"، لحماية سكان تلك المناطق الخطرة وانتشال نحو 8 ملايين مواطن يعيشون حياة غير آدمية وفى أماكن غير صالحة للسكن لوقوعها فى مناطق تحت الجبال أو فوق هضبة أو بجوار السكك الحديدية .

ويجب الإشارة أن مشروع البناء بمنطقة الأسمرات بالمقطم يتكون من ثلاث مراحل وقد تم إنشاء المرحلة الأولى على مساحة 65 فدانا تشمل 6258 وحدة سكنية بتكلفة 850 مليون جنيه، وتشمل المرحلة الثانية 4722 وحدة سكنية، تَحمل صندوق تحيا مصر تكاليف إنشائها كاملة بقيمة تبلغ حوالى 700 مليون جنيه، ويضم المشروع مدارس للتعليم الأساسى ووحدات علاجية وملاعب رياضية، ونقطة للشرطة وأخرى للإسعاف، ومكتباً للبريد، فضلاً عن أسواق حضارية لتوفير إحتياجات المواطنين بشكل كامل [36]. وتم ربط المنطقة السكنية الجديدة بحى المقطم بمجموعة من المحاور الرئيسية من خلال شبكة طرق لسهولة الانتقال منها وإليها.

وبالنسبة للمرحلة الثالثة فقد تم الموافقة على المخطط العام للموقع، حيث تقام على مساحة 62 فدان، بإجمالى عدد وحدات 7440 وحدة (أرضى+ 9 ادوار متكررة) بتكلفة متوقعة 950 مليون جنيه قابلة للزيادة إلى جانب مدرسة ثانوية للتعليم الصناعي، وعدد من الملاعب المفتوحة، والحدائق، وسوق تجارى، وساحات انتظار للسيارات[37].

ومن الجدير بالذكر قيام الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة بتطوير بعض المناطق العشوائية غير المخططة بمحافظة القاهرة وبتمويل مشترك بين اتحاد بنوك مصر وصندوق تطوير العشوائيات، وقد شمل التطوير رصف وإنارة الطرق، وتوصيل مياه الشرب النقية وإنشاء شبكات إطفاء الحريق في المناطق التي يصعب دخول سيارات الإطفاء إليها.

وفى هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن الحكومة أعلنت عن مشروع الإسكان الإجتماعى ضمن إستكمال مخططات الدولة لتحقيق التنمية الشاملة بهدف الإرتقاء بمحدودى الدخل وإقامة تجمعات عمرانية جديدة توفر المسكن الصحى المناسب والبيئة الكريمة التى تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكافة فئات المجتمع وينفذ على مدار خمسة أعوام فى كافة أنحاء الجمهورية، سواء داخل نطاق المحافظات أو فى نطاق مدن المجتمعات العمرانية الجديدة، ووفقاً لبيانات وزارة الإسكان يتوقع أن تكون مصر خالية من العشوائيات فى عام 2026[38].

هذا وقد أعلنت الحكومة الحالية (وزارة الإسكان) أنه من المخطط مراعاة أبعاد التنمية المستدامة لمعالجة القصور فى السياسات السابقة قبل ثورة 30 يونيو وذلك بإنشاء مركز للتدريب المهنى لتعليم المهن الحرفية مثل النجارة والسباكة والكهرباء وغيرها، مع الاهتمام بتأهيل الأبناء رياضيا وإنشاء عدد من الملاعب، ودور للعبادة [39]. ويلاحظ أنه رغم إدراك هذه المخططات لأبعاد التنمية المستدامة فى تطوير العشوائيات عند إنشاء المشروعات السكنية الجديدة لنقل سكان العشوائيات

إلا أنها لم تراعي بالقدر الكافي البعد البيئى ومشاركة سكان تلك المناطق فى وضع قرارات النقل.

رابعا: تقييم نتائج سياسات التنمية والجهود المبذولة للمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة

رغم الجهود المتعددة لمواجهة مشكلة المناطق العشوائية فى محافظة القاهرة إلا أنها قد واجهت النقد حيث قد تشكك البعض فى إمكانية أن تحقق هذه الجهود قدراً من التحسن الملحوظ فى تنمية هذه المناطق باستدامة حيث يرى هذا الرأي أن نقل السكان من هذه المناطق إلى أحياء سكنية جديدة تعد غير المجدية حيث سيؤدى النقل إلى تهديد الروابط الاجتماعية[40]، أيضاً ينتقد البعض هذه السياسيات لكونها لم تراعي الربط بين أماكن العمل وفرص التشغيل عند نقل السكان للمناطق الجديدة وان ذلك يمكن أن يشكل خسائر اقتصادية بسبب ارتفاع تكلفة نقل العمال، خاصة وانه لا يوجد دراسات كافية حتى الآن لمعرفة التأثيرات الناجمة عن نقل سكان المناطق العشوائية إلي هذه المناطق الجديدة . وتنتقد جهود تطوير العشوائيات أيضا نظرا لأن الحكومة لم تقدم رؤية وخطة إستراتيجية لتطوير كافة المناطق العشوائية، فمنذ ثورة 30 يونيو 2013 والقيادات السياسية تتحدث عن العشوائيات، ولم تقدم السياسات المدروسة لتنمية كافة المناطق العشوائية باستدامة[41]. حيث اقتصرت السياسات والجهود علي حل مشكلة المناطق العشوائية الغير آمنه كما سبق وأن أوضحنا . ودون مراعاة البعد الإقتصادى الذي يعمل على خلق فرص عمل في الأنشطة الإنتاجية والخدمية بالقدر الكافي.

ولتقييم جهود وسياسات التنمية للمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة بعد 30 يونيو 2013 اعتمدت الباحثة علي إجراء عدد من المقابلات مع بعض قيادات ورؤساء الأحياء بمحافظة القاهرة[42] للتعرف على مسيرة التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية. وقد أظهرت المقابلات وجود عدد من التحديات والتهديدات ونقاط الضعف نوضحها فيما يلي:

- غياب أو ضعف التكامل والتنسيق بين الجهات المعنية المنفذة للسياسات العامة المتعلقة بالعشوائيات فلا تعلم بعض الجهات المنفذة ما تفعله الأخرى من إنجازات أو مواجهة العقبات حيث تتعدد الجهات المعنية بتنمية وتطوير العشوائيات على سبيل المثال وزارة الإسكان (هيئة التخطيط العمراني وجهاز التفتيش الفني على أعمال البناء) والمحافظات والوحدات المحلية ووزارة الزراعة ، والتضامن الإجتماعى والأوقاف، الهيئات العامة المختصة بالمرافق الأساسية .
- غياب المعلومات الدقيقة والمؤكدة والمحدثة حول مشاكل المناطق العشوائية وآثارها والتي تعد أحد الدعائم الأساسية لنجاح السياسات العامة وقد ساعد على ذلك ضعف البنية الإدارية والتنظيمية لأجهزة الإدارة المحلية .

- ضعف التنسيق بين القيادات السياسية والحكومية والجهاز التنفيذي بصفة خاصة أجهزة الإدارة المحلية، فقد تضع القيادات الحاكمة أو السلطات التشريعية سياساتها وبرامجها التي لاتجد صداها وقبولها من أجهزة الإدارة المحلية والأجهزة الإدارية العامة المنفذة، وقد يحدث العكس فلا تجد اقتراحات الوحدات المحلية استجابة ودعم من السلطات المركزية وقياداتها بحجة عدم توافر الموارد المالية .
- عدم مراعاة التكامل والتداخل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية والثقافية المتعلقة بالعشوائيات، إذ أنه من الطبيعي نتيجة تداخل النظم الفرعية والمؤثرات البيئية المختلفة أن تَحدث بعض الآثار السلبية على جوانب أخرى في المناطق العشوائية .
- استمرار الهجرة دون توقف وارتفاع الكثافة السكانية بتلك المناطق فمازالت المحافظات الريفية طاردة للسكان لعدم توافر فرص عمل وحياة أفضل .
- عدم الاهتمام الكافي بالمواطنين بعد نقلهم من المناطق العشوائية بتوفير الخدمات الضرورية لهم كالمدارس والمستشفيات ووسائل النقل المناسبة وبما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية ، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالتنمية البشرية، فعلى الرغم من إنشاء بعض مراكز الشباب في المناطق السكنية الجديدة إلا أن دور هذه المراكز ما زال محدوداً.
- أن صنع السياسات العامة لتنمية هذه المناطق بشكل عام يفتقر إلى الدراسات العلمية وتقييم البدائل المطروحة وتتسم بالغموض والمركزية المفرطة والمشاركة المحدودة حتى للمعنيين المباشرين للسياسات، كما قد يلجأ البعض من صانعي السياسات لتعظيم إنجازاتهم فى شكل هو أقرب بكثير إلى الدعاية الشعبية منه إلى التقييم الفعلى للسياسات، ويدعم ذلك غياب المساءلة التى تشكل أحد الدعائم الأساسية فى تحسين صنع السياسات والتى تفرض الشفافية فى إتخاذ القرارات بدءاً من صياغة السياسات وصولاً إلى تنفيذها وتقييم آثارها .
- أيضاً هناك نقص واضح فى الإنتهاء من إعداد المخططات العمرانية الإقليمية أو المحلية فرغم صدور القرار الجمهورى رقم 1093 لسنة 1973 بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، لتتحمل مسئولية إعداد المخططات العمرانية لجميع مدن وقرى الجمهورية، إلا أنه للأسف لم تتخذ خطوات فعالة فى إعداد المخططات العمرانية وقد يرجع السبب إلى نقص الإمكانات والمعلومات والخبرة علاوة على إنشغال القيادة السياسية بالتنمية الإقتصادية ومعالجة عجز الموازنة العامة[43] .
- ضعف أداء الوحدات المحلية، وإنخفاض قدراتها فى تقديم الخدمات العامة نتيجة عدم الاهتمام بإعداد دراسات لتحديد الاحتياجات من الخدمات الحيوية والضرورية للمواطن بالمناطق العشوائية، و تعتمد المحليات على أسلوب رد الفعل فى التعامل مع المشكلات بشكل جزئي لتخفف فقط من تضخمها ودون معالجة أسبابها وتقديم حلول جديدة إبتكارية غير تقليدية مع الاتجاه للتعميم وإخفاء الحقائق والبيانات . بالإضافة إلي النقص في

كفاءة الطاقات البشرية المؤهلة والقادرة على صنع وتنفيذ السياسات العامة المحلية الهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة المتوازنة .

- ضعف القدرة على إيقاف أعمال البناء التى تخالف قانون البناء الموحد[44] أو إزالتها ونقص الإمكانات المادية أو البشرية التى تضمن أحكام السيطرة والرقابة على عمليات البناء غير القانونية منذ بدايتها ، ويرجع ذلك إلى طول الإجراءات الإدارية التى رسمتها تلك القوانين لضبط المخالفات.
- ضعف فاعلية الأجهزة المختصة بالرقابة[45] وضبط التعديات على الأراضى الزراعية وعلى أملاك الدولة، وكذلك ضبط مخالفات وإشتراطات البناء حيث يشير حجم تضخم العشوائيات إلى أن تلك الأجهزة الرقابية عاجزة عن تنفيذ القوانين المنظمة لعمليات البناء والعمران وضعف التنسيق والتكامل فى عمليات الرقابة والمتابعة وضبط المخالفات بين الأجهزة المختلفة والمعنية بقواعد البناء والتنمية العمرانية .
- ضعف تعاون المواطنين أو الجمعيات الأهلية فى عمليات التنمية، ونقص الوعى بأهمية مشاركتهم فى ذلك[46].
- ويظل خطر الفساد الإدارى والمالى قائماً حتى الأن فمن المعلوم أن مخالفة إشتراطات البناء وإقامة المبانى على الأراضى الزراعية قد تتم بعلم العاملين بالوحدات المحلية ضعاف النفوس، الذين يتقاعسون عن تنفيذ القانون . ولا شك ان إنتشار الفساد وتعدد صوره في الجهاز الإداري للدولة وفي وحدات الإدارة المحلية يشكل تهديدا لفرص التنفيذ الناجح للسياسات العامة الهادفة للتنمية المستدامة للمناطق العشوائية.
- أيضاً أشارت القيادات المحلية أن قد روعي في مخطط منطقة الأسمرات بناء عدد من المحلات التجارية وأماكن للأسواق إلا أنها أغفلت إنشاء اماكن مخصصة للأنشطة الحرفية .
- هذا ويري رئيس حي مصر الجديدة[47] علي حق انه يعد من عوامل القوة الواجب على الوحدات المحلية استغلالها بشكل أفضل هو ما تقدمة بعض هيئات المعونة الدولية مثل هيئة المعونة الفنية الألمانية (GTZ) والإتحاد الأوربى من دعم مالى بلغ مليون ونصف يورو لتطوير أربع مناطق عشوائية عين شمس وعزبة النصر بالقاهرة والوراق ومساكن جزيرة الدهب بالجيزة، كما أن دولة الأمارات رصدت 2,5 مليار جنيه لتطوير بعض المناطق العشوائية، بالإضافة إلي ما تقدمة بعض الجمعيات الأهلية من دعم لتنمية هذه المناطق مثل : جمعية "الهلال الأحمر" ومؤسسة "معاً" التى انتهت من تنفيذ المرحلة الأولي بمشروع مدينة السلام بالمحافظة بإنشاء 38 عمارة، تضمنت 1100 وحدة سكنية .

خامساً : نتائج التقييم وتوصيات الدراسة :

تخلص الدراسة إلى بعض النتائج أهمها :

-أن التدخل الرسمي في حل مشكلة المناطق العشوائيات من خلال بناء وحدات سكنية جديدة يبقى محدودًا ويحتاج إلى دعم من نوع آخر يعتمد بشكل أساسي على جهود الناس المعنيين مباشرة بالمناطق العشوائية . حيث يجب مشاركة المواطن في تحديد استخدامات الأراضي وعمليات التطوير والتنمية لهذه المناطق التي يعيش فيها، وذلك لضمان استدامة التنمية والتطوير وللاقتناع بالمخططات الجديدة .

-لا يوجد الاهتمام الكافي عند صنع سياسات العامة لمواجهة مشكلة المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة بتوفير مناخ بيئي صحي نظيف مستدام من خلال إدماج البعد البيئي بما يتضمنه من النظافة والمساحات الخضراء وإدارة المخلفات والحد من التلوث بشتى صوره.

-هناك نقص واضح في بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم ومنح مزايا للمشروعات الصغيرة بالمناطق العشوائية للقضاء على البطالة والأمية، ودعم العمل الأهلي في هذا المجال .

-لا توجد سياسات واضحة لتقوية الشعور بالمواطنة والمساواة وتعزيز دور المرأة وتمكين الفقراء والمهمشين بهذه المناطق .

-أيضا لا يوجد الاهتمام الكافي بنشر ثقافة احترام القانون والمحافظة على الأمن والنظام العام والتمكين القانوني للفقراء[48]. فسيادة القانون ليست أداة تجميل في عملية التنمية ولكنها مصدر عملي للدفع نحو التقدم، فإذا وقف القانون عائقاً أمام الفقراء في تحسين أوضاعهم أو وجدوه عقبة فى سبيلهم نحو الكرامة والأمن، فسيتم عندئذ نبذ القانون كآلية شرعية وفى هذه الحالة يفقد المجتمع أهم آليات التنمية المستدامة، فكيف يمكن احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأهداف المحورية للتنمية فى مجتمع يتهرب من تنفيذ الأحكام القضائية وينتشر فيه البلطجة والعنف دون خوف من القانون .

وتوصى الدراسة بما يلي :

-التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بعمليات التطوير مثل وزارة التنمية المحلية ووحدات الإدارة المحلية، ووزارة الإسكان والتعمير، والكهرباء والصرف الصحى وغيرها من الهيئات الحكومية والعامة ذات العلاقة . ومن الأهمية تشكيل لجان لتطوير المناطق العشوائية بأحياء القاهرة يشارك فيها العاملين المختصين بالحى، وممثلى هذه الهيئات العامة ، وممثلى المجتمع المدنى حتى يمكن التنسيق وتحقيق التكامل بين الجهود فى عمليات التطوير مع إيجاد آلية لمحاربة الفساد وتفعيل القوانين.

-ضرورة وجود خطة زمنية شاملة لتطوير كافة المناطق العشوائية ترتبط بمخطط التنمية الاقتصادية والعمرانية حيث أن ماجاء بمحور العدالة الاجتماعية بإستراتيجية التنمية

المستدامة لمصر 2030، يقتصر على حل مشكلة المناطق الغير آمنة ولم يضع خطة واضحة لتطوير كافة المناطق العشوائية إذ أنه من الأهمية أن يكون هناك رؤية مستقبلية واضحة لمواجهة التمدد العشوائى المستمر والمعالجة الكاملة لحل المشكلة.

-العمل على تشكيل لجنة شعبية لكل منطقة عشوائية يتم اختيار أعضائها بالانتخاب وتتحمل هذه اللجان مسئولية مناقشة مشاكل المنطقة وحث المواطنين على المشاركة بالجهود الذاتية لحلها، والتعاون مع جمعيات تنمية المجتمع فى تطوير السلوك الإنسانى للمقيمين بهذه المناطق .

-إعادة تنظيم وتوزيع الأنشطة التجارية والصناعية بهذه المناطق وتحفيز أصحاب المشروعات الحرفية للتوسع وتشغيل الشباب بهذه المناطق مع مراعاة تطوير أنشطتهم لاستيفاء الاشتراطات البيئية وتقديم المعونة والتسهيلات المشجعة لهم .

-وللحد من الهجرة الداخلية للمدينة القاهرة فمن الأهمية تنمية القرية المصرية فكما ذكرناً سلفاً أن البناء العشوائى فى القرية والتعدي على الأراضى الزراعية ارتبط بعدم وجود مخططات عمرانية وخطط تنموية إقليمية قادرة على إعادة توزيع السكان .. لذا من المفيد الاهتمام بالأقاليم الاقتصادية والربط بين التخطيط الإقليمي ومراكز التخطيط العمراني للمحافظة على الأراضى الزراعية وتنميتها ، وإعادة توزيع السكان، وتوزيع الاستثمارات على الأقاليم لتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية .

-ضرورة دعم المحليات بالقوى البشرية التي تمكنها من التحفظ على عمليات البناء المخالفة للقانون ومنع استكمال البناء بالقوة حيث أثبت الواقع العملي عدم فعالية الإجراءات التي حددتها القوانين الحالية في إيقاف عمليات استكمال البناء، مع تحسين أحوال العاملين بالإدارات الهندسية بالوحدات المحلية ووضع القواعد ونظم الرقابة التي تكفل الحد من حالات الانحراف بينهم .

-تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في عمليات التنمية والمساهمة في تغيير منظومة القيم والعادات والسلوكيات السلبية التي تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة بتلك المناطق.

-تنمية الوعي السياسي من خلال تفعيل دور مراكز للشباب والمساجد ووضع برنامج لتنمية الوعي البيئي والديني المعتدل والذي ينبذ العنف والتعدي على حقوق الآخرين وضبط السلوك .

هوامش الدراسة

[1] **محافظة القاهرة** تعتبر من المحافظات ذات المدينة الواحدة وتقع على الضفة الشرقية لنهر النيل بطول 41.542 كم ويحدها شمالا
محافظتى القليوبية والشرقية وجنوباً وغرباً محافظة الجيزة ومن الشرق محافظة السويس . تبلغ مساحة المحافظة 214 كم مربع، ومقسمة إلى 45 قسم و37 حى، وتبلغ المناطق الحضرية 42,8% والريف 57,2% من إجمالى مساحتها، ويبلغ تعداد سكانها 10,6 مليون نسمة .

[2] UNDP,Sustainable Development Goals(SDGs) 25 September 2015- www.eg.undp.org 25/2/2017

[3] ماهر أبو المعاطى على، **الإتجاهات الحديثة فى التنمية الشاملة– معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية**، القاهرة: المكتب الجامعى الحديث، 2012، ص 227 .

[4] راجع كل من :

- عثمان غنيم، **التنمية المستدامة: فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، القاهرة:مكتب الثقافة والعلوم،2009، ص12.
- البر داغر، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** ،مجلد4 ، البعد الإقتصادى ، بيروت: الدار العربية للعلوم– الأكاديمية العربية للعلوم 2006، ص 49.
- يسرى دعبس، البيئة **والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول " دراسات وبحوث فى الإنتربولوجيا الأيكولوجية"**، ج1، الأسكندرية: البيطاش سنتر للنشر والتوزيع ، 2006، ص 494 .

- محمد رؤوف فكرى عابدين، **معوقات التنمية فى العالم الثالث بين الشكلية والسياسية وبيروقراطية الإدارة ودور مؤسسات الرئاسة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأسكندرية: جامعة الأسكندرية، كلية التجارة ، 1992، ص 32 .

[5] مصطفى كامل السيد، **الإصلاح المؤسسى والتنمية فى مصر**، القاهرة:مركز شركاء التنمية للبحوث والإستشارات والتدريب، 2007،ص 27 .

[6] محمد ماهر الصواف، **سياسات التنمية** ، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، 2014 ، ص 6 .

[7] عبد الخبير محمود عطا محروس ، تجربة **الإدارة والتنمية المحلية فى محافظة قنا عملية الإصلاح المجتمعى المنهجى: الضرورات والمتطلبات الأدوار والمحددات : الرؤية والرسالة**، فى الإدارة المحلية فى مصر وآفاق المستقبل، القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ط1 ، 2011 ص 130 .

وراجع ايضا: مى محمد، **اثر التوجه نحو التخطيط بالمشاركة على استدامة التنمية المتكاملة فى مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2011، ص 51 .

[8] اسامة الخولى، **البيئة والتنمية: أوراق غير دورية**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ،2001، ص44 .

[9] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة فى ظل العولمة المعاصرة**، القاهرة: الدار الجامعية، 2010،ص ص 29،30 .

[10] محمد شفيق، **دراسات فى التنمية الإقتصادية**، الأسكندرية: المكتب الجامعى الحديث،2006، ص ص 54: 57 .

[11] محمد ماهر الصواف، **التنمية البشرية تدعم التنمية الاقتصادية** 2017/2/23 10:35
http://kenanaonline.com/users/drelsawaf/posts/917347#

برنامج الأمم المتحدة والصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية** (النسخة المترجمة باللغة العربية) ، 2002 م، ص 102 وما بعدها .

[12] راجع قانون التخطيط العمرانى رقم 3 لسنة 1982 ولائحته التنفيذية، الذى أوكل مسؤولية اعداد الخطط العمرانية للوحدات المحلية بواسطة أجهزتها الفنية أو من تعهد اليه من المكاتب الإستشارية المتخصصة، وقانون البناء الموحد رقم 119 لسنة 2008 والذى انشأ بكل محافظة إدارة عامة للتخطيط والتنمية العمرانية تتولى المخططات العمرانية فى دائرة المحافظة .

[13] المجالس القومية المتخصصة، **التنمية الإجتماعية للمناطق العشوائية**، تقرير المجلس القومى لخدمات التنمية الإجتماعية، الدورة (22)،2008،ص 113 .

[14] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، **وصف مصر بالمعلومات** ، الإصدار السابع، الجزء الأول، 2007، ص 4

[15] المناطق غير الآمنة تنقسم إلى أربع درجات؛ **الأولى** وهى المناطق التى تهدد حياة الإنسان، والمعرضة للانزلاقات الجبلية أو السيول أو حوادث السكة الحديد، **والثانية** مناطق السكن غير الملائم، وهى المساكن التى تم بناؤها باستخدام مخلفات البناء أو تم بناؤها على أراضى دفن القمامة أو المناطق ذات المنشآت المتهدمة أو المتصدعة، **وثالثها** المناطق التى تهدد الصحة العامة نتيجة افتقاد المنطقة للمياه النظيفة والصرف الصحى المحسّن أو المناطق التى تقع تحت تأثير التلوث الصناعى أو المناطق التى نشأت تحت خطوط الكهرباء الهوائية، وآخر هذه الدرجات **الرابعة** وهى المناطق التى يفتقد قاطنوها للحيازة المستقرة، وهى المناطق الموجودة على أراضى الدولة، وأراضى الجهات المركزية، وأراضى الأوقاف.

[17] ايمان مرعى، تطور ظاهرة العشوائيات فى مصر، جريدة الأهرام الرقمى، أحوال مصرية 1 يوليو 2011 .

[18] للمزيد راجع كل من :

- نعمات محمد نظمى وآخرون، **تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق فى مصر، دراسة حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة**، المؤتمر الدولى التاسع للهندسة، جامعة الأزهر، 2007، ص 5 .
- المركز الديموجرافى بالقاهرة، **الأحياء العشوائية رؤية وصفية وتحليلية** ، أوراق فى ديموجرافية مصر رقم (10) أكتوبر 2003 ، ص 27 .

-The American University in Cairo Center for Sustainable Development; Egypt's Strategy for Dealing with Slums,2014,P.5

[19] مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، **المناطق العشوائية فى مصر : حقائق وأرقام** ، تقرير دورى – السنة الثامنة العدد (71) ابريل 2014 ، ص 10.

[20] – كلاوديا فيز، **مناطق القاهرة العشوائية بين تحديات الحاضر والإمكانات الكامنة** ،ندوة فى معهد جوته بتاريخ 2009/7/5، برنامج التطوير التابع للهيئة الألمانية للتعاون الفنى .

– أوضح المدير التنفيذى لصندوق تطوير العشوائيات، أن 60% من قاطنى العشوائيات الغير آمنة من خارج القاهرة، بينهم 20% من المنيا، و10% من سوهاج و23% من الفيوم

http://www.youm7.com/story/2017/3/12, 11:6 am

[21] ليلى أحمد القصبى، **دور المجتمعات العمرانية الجديدة فى إعادة التوزيع السكانى فى مصر**– رسالة دكتوراه غير منشورة– أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1996، ص 81 .

[22] المجلس القومى للمرأة، مؤتمر **هى والرئيس –مستقبل المرآة فى مصر الثورة**، 19 مايو 2012

http://www.Conference.ncwegypt.com/index.php/docsara/153-numberara,22/3/2012:32pm

[23] المركز الديموجرافى بالقاهرة، **الأحياء العشوائية رؤية وصفية وتحليلية**، أوراق فى ديموجرافية مصر رقم (10) أكتوبر 2003 ص 27 .

[24] السيد الحسينى، **الإسكان والتنمية الحضرية، دراسة للأحياء الفقيرة فى مدينة القاهرة**، ط1، القاهرة: مكتبة غريب،1991، ص15.

[25] رئاسة الجمهورية ، **التنمية الإجتماعية للمناطق العشوائية**، تقرير المجلس القومى لخدمات التنمية الإجتماعية، المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الثانية والعشرون، 2008 ، ص ص 112–113 .

24– لمزيد من التفاصيل راجع كل من :

-Marwa A.Khalifa, Evolution of informal settlements upgrading strategies in Egypt: From negligence to participatory development, Ain Shams Engineering Journal, Volume 6, Issue4, December 2015,Pages 1151-1159

[27] -Khaled Abdel Halim & others; Egypt's Strategy for Dealing with Slums, Center for Sustainable Development; American University in Cairo; AUC 2014),P.P.34-35(

[28] برنامج التنمية بالمشاركة فى المناطق الحضرية فى مصر، **تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة ، الدليل الإرشادى لصانع القرار**، يوليو 2011، ص ص 6-8 .

[29] راجع مركز البحوث البرلمانية ، **ظاهرة العشوائيات فى مصر دراسة تحليلية**، بتاريخ 1994/1/1، ص 37 .

[30] ابراهيم صابر خليل، **دور الجمعيات الأهلية فى تطوير المناطق العشوائية بالتطبيق على منطقة زينهم بمحافظة القاهرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية،2012، ص 171.

[31] -Chehayeb D, Abdelahlim K. Maximising use value: action guide for informal areas. © Participatory Development Programme in Urban Areas (PDP) in Egypt, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH; 2011,p 6

[32] مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، **المناطق العشوائية فى مصر : حقائق وأرقام** ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[33] هدى رجاء القطاط، ليلى نوار وآخرون ، **العشوائيات داخل جمهورية مصر العربية – دراسة تحليلية للوضع القائم والأسلوب الأمثل للتعامل**، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، مايو 2008، ص 20 .

[34] وزارة الأسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، http://www.moh.gov.eg

[35] من المعلوم أن صندوق تحيا مصر أسس فى 1 يوليو 2014 من التبرعات لتنفيذ مشروعات قومية تنموية تهدف إلى وضع حلول جذرية للقضايا والظواهر الاجتماعية التي تؤرق حياة فئات كبيرة من المصريين ، وصدر قرار رئيس الجمهورية بقانون أنشاء الصندوق رقم 84 لسنة 2105 ليكون له الشخصية الاعتبارية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري ليتبنى بذلك حماية الحلول الجذرية الذكية المرنة لاستدامة الحياة الكريمة للمصريين .

[36] www.youm7.com 2016/9/10 الساعة 4:52

[37] http://www.sis.gov.eg الهيئة العامة للاستعلامات 2017/4/18 الساعة 10:30

[38] راجع بيان الحكومة المصرية 2016 بتاريخ 2016/3/27 ، والذي يؤسس لرؤية مصر 2030 .

[39] تصريح وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لجريدة الأهرام بتاريخ 14 فبراير 2017،

[40] ابراهيم صابر خليل، ، **دور الجمعيات الأهلية فى تطوير المناطق العشوائية** ،مرجع سبق ذكره ص 186 .

[41] رضا عيسى ،**العشوائيات-والسيسي-أزمة-تتفاقم-ووعود** http://elbadil.com/2016/05/12

[42] مقابلات مع كل من :

- الأستاذ خليل شعت مدير وحدة تطوير العشوائيات بمحافظة القاهرة .
- الأستاذ ابراهيم صابر خليل رئيس حى دار السلام والبساتين سابقاً ورئيس حى مصر الجديدة حالياً .
- الأستاذ عمرو فكرى رئيس حى المعادى
- الأستاذ عادل عبد الظاهر رئيس حى البساتين
- عدد من العاملين بهذه الأحياء

[43] راجع موقع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، http://gopp.gov.eg/category/projects/cairo-www/plan/cairo-plan-activities. حيث أشار تقرير الهيئة العامة للتخطيط العمرانى أنها أصبحت هى من تقوم بكل أعمال الإشراف والتنفيذ لكل مخططات وبرامج التنمية لمحافظات ومدن الجمهورية. وأن ذلك شكل ضغطا على الهيئة و يفوق طاقتها الإستيعابية لذا لجأت إلى المكاتب الإستشارية لإعداد البرامج والمخططات الإستراتيجية للمدن والقرى. ويعد نقص الموارد والمخصصات المالية أهم محددات عملية استكمال هذه المخططات .

[44] راجع : قانون البناء الموحد رقم 119 لسنة 2008 ولائحته التنفيذية.

[45] تتعدد الأجهزة الرقابية لضبط التعديات على الأراضى الزراعية وعلى أملاك الدولة منها : إدارة حماية الأراضى الزاعية بالمحافظة، وهيئة المجتمعات العمرانية ، والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزارعية ، جهاز التفتيش الفنى على أعمال البناء

[46] ابراهيم صابر خليل، **دور الجمعيات الأهلية فى تطوير المناطق العشوائية**، مرجع سبق ذكره، ص 216 .

[47] مقابلة مع السيد ابراهيم صابر خليل رئيس حى مصر الجديدة حالياً

[48] محمد ماهر الصواف، **التمكين القانونى للفقراء والضعفاء**،
11/3/2017,9:15http://kenanaonline.com/users/drelsawaf/posts/919212